المصري في الموقف الاسرائيلي من التسوية، والمدى الذي يمكن ان يصل اليه. وأضافت المصادر تلك ان عرفات أكد لمبارك أهمية هذا التحرك، الذي نجح، حتى الآن، في الحدّ من الجمود الذي خيّم على جهود التسوية، خلال الايام الماضية (**الحياة**، لندن، ١٥/٩/١٩٨٩).

ورأت الاوساط الفلسطينية في المبادرة المصرية انها «لا تشكل مبادرة بالمعنى المفهوم، وانما هي استيضاحات لبعض النقاط الواردة في المبادرة الاسرائيلية للانتخابات في الاراضي المحتلة» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٩/١٩٨٩). وأكد رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ان «ليس هناك مشروع مصري بهذا الاسم [النقاط العشر]، فقد قدّمت مصر [اسئلة] الى اسرائيل صوّرتها وسائل الاعلام على انها نقاط عشر لمبادرة مصرية جديدة» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة أخرى، رأى البعض ان مبادرة مبارك لم توضع، أصلاً، بهدف الحصول على موافقة شامير عليها، وانما بهدف ايجاد طريقة تسمح ببدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي بشأن الانتخابات، متوقّعاً «ان تأتي الحكومة الاسرائيلية الى المفاوضات، حاملة مبادرتها الخاصة ومن دون موافقة رسمية من جانبها على المبادرة المصرية، في حين يأتي الوفد الفلسطيني حاملاً المبادرة المصرية، ومن دون موافقة رسمية من جانب م.ت.ف. على المبادرة الاسرائيلية» (جلال الاحمد، **الافق**، نيقوسيا، ٢١/٩/١٩٨٩).

الى هذا، وجدت م.ت.ف. تلك النقاط مناسبة جديدة لتأكيد مصداقيتها في السعي نحو السلام. «فمع ان النقاط العشر لا تتطابق مع مبادرة السلام الفلسطينية، الّا ان بحث هذه النقاط ودورها في تحريك عملية السلام في المنطقة كان من بين أولويات المسائل المطروحة للحوار بين المستويات القيادية الفلسطينية والمصرية. وقد كانت أولى النقاط المطروحة على جدول أعمال لقاءات الرئيسين، عرفات ومبارك» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

ويشار، في تطور آخر، الى ان وكالة «وفا» الفلسطينية أذاعت توضيحاً لمتحدث رسمي باسم م.ت.ف. يفيد بأن مستشار الرئيس عرفات، بسام ابو شريف، ليس مخوّلاً بالادلاء بمثل ما أدلى به من تصريحات لا تعكس وجهة نظر م.ت.ف. وكان ابو شريف صرّح بأنه مستعد للتوجّه الى القدس، أو تل ـ أبيب، للتفاوض مع مسؤولين في حزب العمل الاسرائيلي حول المبادرة المصرية (**اليوم السابع**، باريس، ١٨/٩/١٩٨٩).

ردود الفعل

من أوائل ردود الفعل التي ظهرت لدى الجانب الفلسطيني، تصريح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، الى وكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية، حيث نسبت اليه قوله ان المبادرة المصرية جيدة ومتكاملة، غير انه أخذ على وسائل الاعلام الغربية تركيزها فقط على الجانب المتعلق من المبادرة بالانتخابات.

أمّا ممثل م.ت.ف. في القاهرة، سعيد كمال، فصرّح بأن المنظمة ستحدّد ردّها الرسمي، بعد دراسة «النقاط العشر». والى ان يتمّ ذلك، ستظل القنوات مفتوحة مع مصر، في اطار استمرار التنسيق المصري ـ الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

الى هذا، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاً خصصته لدراسة نقاط المبادرة المصرية. وعبّرت في بيانها الختامي عن «تمسّكها بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرّتها قمة الدار البيضاء الأخيرة، وان الانتخابات يجب ان تتمّ بعد ازالة الاحتلال، وباشراف دولي؛ كما أكدت المنظمة انها لن تسمح لأي طرف بتجاوزها» (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٩/١٩٨٩).

ورأت أوساط اللجنة التنفيذية، ان مشروع «النقاط العشر» تغيب عنه ثلاث نقاط جوهرية، وهي انه لا يشير الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ ويتجاهل دور م.ت.ف. في أية مفاوضات متعلقة بالتسوية السياسية وفي عملية السلام؛ ولا يحدّد المؤتمر الدولي اطاراً للمفاوضات، وللحل.

ويمكن القول، في هذا السياق، ان الاوساط الفلسطينية، ومنذ اللحظة الاولى لطرح «النقاط العشر»، أجابت بأن هذه النقاط لا تلبّي الحدّ